احتاج الحمل وجه عنه الى علة كالمناصل فيكون ما ذكر علة لاصل المبنى ايضا وقول بعض ارباب الحواشي لا لاصل البنا اذ التركيب لا يستلزم البنا بدليل بعلبك وانما يقتضي التخفيف انما يظهر لو اطلق البشر في التركيب ولم يقيده بالعددي كخمسة عشر ووجه التخفيف ان المؤكد بالنون لما يشبه الاسم النوع الخاص لتعدد المعنى في كل منها فانحو معدي كرب فان المعنى بعد التركيب واحد غير منظور فيه لتعدد تأمل قوله حملا على الماضي المتصل بها اي في كون كل ساكن الاخر لا في البنا على السكون فلا ينافي ما سبق من كون الماضي معها مبنيا على الفتح تقديرا والسكون لكراهة توالي اربع متحركات فسقط قول بعض ارباب الحواشي ثم ان هذا مبني على ان الماضي المتصل بنون النسوة مبني على السكون وهو خلاف الصحيح من انه مبني على الفتح تقديرا لانه مبني على ما بعده من ظاهر العبارة قوله لانهما مستويان في اصالة السكون علة للحمل على الماضي في سكون الاخر لا في البنا عليه كما علمت وكانه قال انما حمل عليه في سكون الاخر لان كلا مبني اصالة والاصل في كل مبني السكون فان قيل فلعارض فان قلنا اي حاجة للحمل على الماضي وهلا علل باصالة السكون في المبني قال الشنواني قلنا لما استحق المضارع الاعراب الذي اصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل ذلك على ان الحركة هي المنظور اليه فيه والسكون ملغي الاعتبار فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتيج الى وجه لاخراجه ولا يكفي ان يتمسك بان الاصل في البنا السكون وانت خبير بان كلام الشنواني في السؤال والجواب صريح في ان علة البنا الحمل على الماضي وان قوله لانهما مستويان الخ علة للعلة لا للمعلول وهو الحمل يدلك على هذا قوله اي حاجة اي في التعليل للحمل على الماضي وهلا علل اي المدعى باصالة السكون وحينئذ فلا معنى ولا مساغ لقول بعض ارباب الحواشي وبهذا تعلم ما في كلام

الشنواني

الشنواني بانه مبني على ان قوله لانهما مستويان الخ علة لاصل البنا وليس كذلك فهم كلام الشنواني يفيد ان الحمل علة للبنا على السكون كما هو ظاهر العبارة ومشى عليه ذلك البعض ايضا وليس كما فهما بل هو علة لكون كل ساكن الاخر بقطع النظر عن البنا كما قدمته والحاصل ان العبارة عن ظاهرها نص عليه فيما سبق بان الماضي مع نون النسوة مبني على الفتح تقديرا وان سكونه عارض تأمل قوله حذفت نون الرفع لتوالي الامثال اي الممنوع عندهم اورد عليه جنن فان فيه ثلاث نونات واجيب بان الممنوع توالي الامثال الزوائد وجنن ليس كذلك لان الزائدة فيه الاخيرة فقط قوله لفوات المقصود منها وهو الاعراب ولعدم ما يدل عليها عند الحذف بخلاف نون الرفع فانها وان فات بها المعنى المقصود لكن لا يفوت تحققها لكونها ملاحظة عند الحذف ولوجود الدليل عليها وهو ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فيعلم ضرورة ان نون الرفع محذوفة لان النائبة لا تصلح ان تكون علامة اعراب لكونها مشددة تارة او ساكنة ونون الرفع ليست كذلك قوله لئلا يلتبس فعل الواحد اي الفعل المسند اليه اورد ان نون التوكيد تكسر لمشابهة نون المثنى الواقعة بعد الالف والالتباس يرتفع بما ذكر فلا ضرورة لبقائها في دفع اللبس واجيب بان الالف اذا ان النا رجع الفتح لان الكسر لا يكون الا بعد الالف على ان الكسرة قد تزول للوقف فلا يحصل التمييز ومقتضى التعليل المذكور ان التقاء الساكنين هاهنا على غير حده وهو كذلك بناء على ان شرطه ان يكون الاول حرف مد والثاني مدغما والساكنان في كلمة وهو المشهور اما على مقابله من عدم اشتراط الا ما ذكر فلا حاجة للتعليل المذكور لجواز ذلك من غير تحريك كما هو ظاهر قوله لالتقاء الساكنين اي لا بعده لانه العلة الباعثة على الحذف كما هو ظاهر قوله والضابط ما كان فيه بالضمة اي الضابط والعادة والاصل مترادفة هنا

عليه

Copyright © King Saud University